

## أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض المصرفية (دراسة تطبيقية)

د. أسمهان خلف \* د.عثمان نقار\*\* احلام دقاق\*\*\*  
(الإيداع : 5 تموز 2020 ، القبول: 26 تشرين الأول 2020)

### الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير مخاطر القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية ( الشركات الكبرى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأفراد)، في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض المصرفية، من خلال دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية للفترة 2010-2018. تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحقيق هدف الدراسة، كما تم الاعتماد على البيانات الواردة في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة وذلك خلال الفترة المدروسة ذاتها، وتم تحليلها بالاعتماد على نموذج الانحدار المجمع Panel Data، وصولاً إلى النتائج المذكورة. أظهرت نتائج الدراسة أنّ مخاطر القروض الممنوحة للشركات الكبرى شكلت الحيز الأكبر في تفسير التغيرات الحاصلة في المخاطر الكلية لمحفظه القروض لمصارف العينة بقدرة تفسيرية بلغت 52%، تبعثها مخاطر القروض الممنوحة للأفراد بقدرة تفسيرية 19% وأخيراً مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرة تفسيرية 8% .

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، المخاطر الائتمانية، محفظه القروض المصرفية، مخاطر محفظه القروض.

\* أستاذ مساعد في قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

\*\*أستاذ مساعد في قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

\*\*\* طالبة دراسة عليا (دكتوراه)، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

## The Impact of the Credit Risk of Loans Granted to Economic Sectors on the Overall Risk of the Bank Loan Portfolio (An Applied Study)

Dr. Asmahan Khalaf\* Dr. Othman Naqar\*\* Ahlam dakak\*\*

(Received: 5 July 2020, Accepted: 26 October 2020)

### Abstract:

This study aims to determine the extent of the impact of the risks of loans granted to economic sectors (large companies, small and medium businesses, and individuals) in the overall risk of the bank loan portfolio, through an applied study of a sample of private commercial banks operating in Syria in the period 2010–2018.

The descriptive approach was relied upon to achieve the aim of the study, and the data contained in the annual reports of the banks of the study sample were relied upon during the same period studied, and it was analyzed by relying on the combined regression model, Panel Data, to arrive at the mentioned results.

The results of the study show that the risks of loans granted to large companies constitute the main reason behind the changes taking place in the totality of risk engulfing the loan portfolio of the sample banks. Figures show that these risks account for 52%, those of the loan granted to individuals for 19% and those of the loans granted to small and medium enterprises for 8% of the overall explanatory capacity of the given conditions

**Key words:** Bank credit, credit risk, bank loan portfolio, loan portfolio risk

---

\*Assistant Professor in the Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Hama–University.

\*\* Assistant Professor in the Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Hama–University.

\*\*\*PhD student, Faculty of Economics, Hama–University.

**1- المقدمة:**

يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي لأي اقتصاد، وذلك في ظل الوظائف التي يقوم بها لهذا الاقتصاد، لاسيما دور الوسيط المالي بين المودعين والمقترضين، والعمل على خلق التوازن ما بين الطرفين، وبالتالي التأثير في النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو، من خلال تأثيرها في منح الائتمان وأسعاره من جهة، والحفاظ على أموال المودعين من جهة أخرى. من هنا كان التركيز على الائتمان المصرفي ضرورة جوهرية لنشاط المصارف بشكل عام، والمصارف التجارية بشكل خاص، باعتباره من أهم أوجه استثمار الموارد المالية لديها، لذا يمكن القول أنّ محفظة القروض عادة ما تشكل الجزء الأكبر من أصول المصرف والمصدر الرئيس لإيراداته، بالمقابل تعد هذه المحفظة واحدة من أكبر مصادر الخطر على أمن وسلامة المصرف، سواء كان ذلك بسبب التراخي في معايير منح الائتمان، أو سوء إدارة مخاطر المحفظة، أو ضعف عام في الاقتصاد، ذلك أن أي تراجع في معدلات النمو الاقتصادي تنعكس سلباً في أعداد العملاء الذين يتقدمون للحصول على القروض بصورة طبيعية وبالتالي التأثير في حركة الإقراض سلباً لدى المصرف.

لذا فإنّ التحدي الأهم الذي يواجه المصارف التجارية هو مخاطر الائتمان المصرفي، وعلى وجه الخصوص مخاطر القروض الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع، والتي من شأنها أن تحد من تحقيق المصرف لأهدافه من هنا كان التركيز على هذا النوع من المخاطر وإدارتها عامل مهم في نجاح المصارف وتحقيق أهدافها، من جهة أخرى تولي المصارف أهمية كبيرة لمحفظة القروض وتعمل على اتباع كافة السبل الممكنة لتقليل المخاطر الناجمة عنها إلى أدنى حد ممكن، خاصة أنها تمنح القروض لجهات قد تتعسر في الوفاء بالتزاماتها وفقاً للشروط والأجال المتفق عليها. جاء هذا البحث مسلطاً الضوء على مخاطر محفظة القروض بشكل خاص، بما فيها مخاطر القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية من خلال المصارف التجارية الخاصة في سورية، متضمناً الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الأفراد، معتمدين على الديون المشكوك في تحصيلها لتحديد نسبة المخاطر بكل قطاع، وأثرها في المخاطرة الكلية للمحفظة، من خلال دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة في سورية.

**2- مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث في تحديد واختيار أثر مخاطر القروض الممنوحة للقطاعات المختلفة في المصرف في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض، ومحاولة تخفيضها إلى أدنى حد ممكن بهدف ترشيد القرار الائتماني وتحقيق الاستقرار المالي، ويمكن تحديد مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: ما هو أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض المصرفية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس، التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للشركات الكبرى في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض مقاسة بنسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض الخاصة بالقطاع المذكور؟
- ما هو أثر الائتمان مخاطر للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض مقاسة بنسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض الخاصة بالقطاع المذكور؟
- ما هو أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للأفراد في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض مقاسة بنسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض الخاصة بالقطاع المذكور؟

**3- أهداف البحث:**

يتجلى الهدف الرئيس للبحث بما يأتي:

تحديد أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض المصرفية.

ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- تحديد أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للشركات الكبرى في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.
- تحديد أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.
- تحديد أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للأفراد في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.

#### 4- أهمية البحث:

الأهمية العلمية للبحث: يستمد هذا البحث أهميته من كونه يتناول أحد أهم المواضيع الاقتصادية لدى القطاع المصرفي، وهي منح القروض للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وما يتولد عنها من مخاطر ائتمانية تؤثر بدورها في المحفظة ككل لدى المصرف، وبالتالي تعد محاولة أكاديمية لتسليط الضوء على دراسة أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض المصرفية.

الأهمية العملية للبحث: تتجلى أهمية البحث العملية من امكانية الاستفادة من نتائج البحث وتوصياته، وذلك من خلال قياس وتتبع مخاطر القروض التي يمنحها المصرف لمختلف القطاعات الاقتصادية باستمرار من قبل المهتمين والمحللين الماليين بشكل عام، وإدارة منح الائتمان في المصارف التجارية بشكل خاص، وبالتالي امكانية التنبؤ بالمخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف والتحوط منها، وانعكاس ذلك إيجاباً على إدارة منح الائتمان والمخاطرة الكلية لمحفظه القروض المصرفية.

#### 5- فرضيات البحث:

تتحدد الفرضية الرئيسية للبحث بما يأتي:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض المصرفية.

ويتفرع عن هذه الفرضية، الفرضيات الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للشركات الكبرى في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للأفراد في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.

#### 6- منهجية البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، بحيث تم الاعتماد في الجانب النظري على استعراض الأدبيات النظرية منها مفهوم الائتمان المصرفي ، ومفهوم المخاطر الائتمانية وأهم مؤشرات قياس هذه المخاطر، وكذلك التعريف بمفهوم محفظة القروض، ومفهوم مخاطر محفظة القروض ومؤشرات قياسها، وتفسير النتائج المتولدة عن الدراسة التطبيقية من خلال قياس المخاطر الائتمانية للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية بوصفها متغيراً مستقلاً، وتحديد أثرها في المخاطرة الكلية لمحفظه بوصفها متغيراً تابعاً، وتحليل نتائج الاختبارات الاحصائية وتفسيرها.

وقد تم استخدام تحليل الانحدار المجمع للبيانات المقطعية الزمنية الخاصة بالعينة وذلك بالاعتماد على البيانات الواردة بالتقارير السنوية للمصارف والتي تم من خلالها أيضاً حساب قيمة متغيرات البحث الخاصة بقياس المخاطر الائتمانية مقاسة بنسبة الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض ، وذلك وفقاً لتصنيفات الديون والقروض الخاصة بكل قطاع.

**7- حدود البحث:**

تم تقسيم حدود البحث إلى:

- حدود مكانية: تمثلت بالمصرف الدولي للتجارة والتمويل وبنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك عودة كدراسة تطبيقية (عينة قصدية)، وقد تم اختيارها بسبب توفر البيانات المطلوبة عن القروض الممنوحة للقطاعات وذلك في الإفصاحات المدرجة لهذه المصارف.
- حدود زمنية: حيث تمت الدراسة التطبيقية ضمن الفترة 2010 وحتى 2018م.

**8- متغيرات البحث:**

تتكون متغيرات الدراسة من:

- المتغير المستقل متمثلاً بالمخاطر الائتمانية للقروض الممنوحة للشركات الكبرى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأفراد، لعينة الدراسة، مقياساً بنسبة الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي محفظة القروض الخاصة لكل قطاع.
- المتغير التابع متمثلاً بالمخاطرة الكلية لمحفظة القروض لمصارف العينة، مقياساً بالديوك المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض الخاصة بالمحفظة ككل.

**9- الدراسات السابقة:**

**دراسة (فاق، آفين، 2015) بعنوان: أثر تنوع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة:**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تنوع محفظة القروض في عائد المحفظة ومخاطرها في المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي السوري، والتعرف على المصرف الأكثر مثالية في تنوع محفظة القروض ضمن المصارف عينة الدراسة، وقد تم الاعتماد على البيانات المالية في القوائم المالية الرسمية الصادرة عن المصارف، والتي شملت ستة مصارف تجارية خاصة ولمدة أربعة سنوات في الفترة الزمنية 2009-2012، وتوصلت الدراسة إلى أن تنوع محفظة القروض لا يؤثر معنوياً في عائد ومخاطر المحفظة في عينة المصارف مجتمعة، في حين كان له أثر معنوي على بعض من عينة الدراسة.

**دراسة (سليم، محمد شريف، 2016) بعنوان " أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني":**

هدفت الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة مخاطر الائتمان التي تلتزم بها البنوك التجارية في الأردن وأثرها على جودة الأرباح في القطاع المبحوث، وذلك خلال الفترة 2009 وحتى علم 2014، وضمن عينة مؤلفة من ثمانية بنوك تجارية أردنية، وقد أظهرت الدراسة أن هناك أثراً لإدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني وذلك حسب ما أظهرته نتائج المؤشرات المالية بالإضافة إلى نتائج إجابات العينة على الاستبانة المعتمدة .

**دراسة (Brian, L., Roach, K., 2008) بعنوان Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns: Evidence from a Panel of Individual loan Portfolios in Jamaica**

"قياس أثر التركيز والمخاطر على عوائد المصرف: دليل من هيئة محافظ القروض الفردية في جامايكا:

تناولت هذه الدراسة أثر تركيز محفظة القروض في عوائد المصرف، حيث تمت الدراسة بالاعتماد على مجموعة بيانات تسمح بتقدير أثر أداء تركيز محفظة القروض للقطاع المصرفي في جامايكا، أشارت النتائج إلى أن القطاع المصرفي محل الدراسة كان أكثر ميولاً لاقراض القطاع الخاص في عام 2007، مقارنة بعام 2008، مع تزايد نسبة القروض الممنوحة للقطاع الفردي، وخلصت الدراسة إلى أنه خلافاً لنظرية المحفظة التقليدية فإن تركيز محفظة القروض عوضاً عن تنوعها قد يكون أكثر اتساقاً مع تحقيق الحد الأدنى من المخاطر المنتظمة.

وأخيراً تمثلت مساهمة هذه الدراسة بدراسة مخاطر القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية والمكونة لمحفظه القروض المصرفية والتي تمثلت بالشركات الكبرى، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، وبيان أثر هذه المخاطر في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض المصرفية، خلافاً عن الدراسات الأخرى التي ركزت على التنوع والتركز وأثره في مخاطر المحفظه، إلى جانب دراسة المخاطر الكلية للانتماء المصرفي.

#### 10- الإطار النظري للبحث:

### 1-10: مدخل حول مفهوم الائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية

#### 1-1-10 مفهوم الائتمان المصرفي:

يعد الائتمان المصرفي نشاطاً اقتصادياً غاية في الأهمية، لما له من تأثير متشابك ومتعدد في الاقتصاد القومي، فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة، ويمكن رجال الأعمال من مباشرة أعمالهم والتوسع بها، وهو ما يعني زيادة إنتاج رأس المال، من جهة أخرى فإنّ الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني قد أصبح من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي والعاملين فيه بشكل عام وكذلك طلبة الدراسات المالية والمصرفية والمفكرين الاقتصاديين بشكل خاص.

وقد جاء في تعريف الائتمان المصرفي بأنه: "علاقة بين طرفين، دائن ومدين نتجت عن مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة، بمعنى أنّ الطرف الأول يقدم المال لكي يستعمله الطرف الثاني في المجال المتفق عليه مقابل وعد بالدفع في تاريخ معين" (حجازي وفاء، 2011). كما عرّف حجازي الائتمان على أنه "الثقة التي يوليها المصرف بمنحه تسهيلات ائتمانية أو قروض يضعها تحت تصرف العميل في شكلها النقدي أو عن طريق كفالاته أو ضمانه من خلالها قبل الغير، وذلك خلال فترة محددة يتم في نهايتها وفاء العميل بالتزاماته أو انتهاء الغرض من الكفالة أو الضمانة، وذلك لقاء حصول المصرف على عائد يتمثل بالفوائد والعمولات (حجازي مجدي، 2011)". كما يحدد مفهوم الائتمان المصرفي بأنه "مقياس لقابلية الشخص المعنوي (الاعتباري) للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل."

يعبر هذا المفهوم المبسط للائتمان عن وجهة نظر أخرى عن مفهوم الدين والذي يمثل تعهداً بالدفع في المستقبل غالباً ما يكون بشكل نقدي (أرشيد، 1999). كما عرّف الائتمان المصرفي على أنه "عبارة عن ثقة متبادلة بين المصرف والعميل حيث يقدم المصرف مبلغاً معيناً وفق شروط يرضاها كلا الطرفين مقابل أن يلتزم العميل بتسديد المبلغ في الأجل المحددة ووفق الشروط المبرمة في العقد." (Boufous, Mohamed, 2014)

#### 10-1-2 مفهوم المخاطر الائتمانية:

جاء في تعريف مخاطر الائتمان على أنها: "فشل العميل في سداد الدفعات الأساسية في الوقت المحدد (Konovalova, 2016)". كما عرفت المخاطر الائتمانية على أنها: إحدى أشكال مخاطرة الطرف الآخر، وتعني أنّ الطرف الآخر في العقد أو الاتفاق لم يتم بتفويض المتفق عليه وفق شروط هذا العقد، وقد يعني هذا الفشل في توريد السلع أو تقديم الخدمات، أو رفض تقديم التسهيلات المتعهد بها في اتفاقية القرض، كما تعني الفشل بالقيام بالسداد الكامل وفي الوقت المحدد، وبالتالي يمكن تعريف هذه المخاطر على أنها: الخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الائتمان السداد أو عدم قدرتهم على السداد في الوقت المحدد (عبد الله، 2002). كما تتمثل المخاطر الائتمانية في الخسائر التي يمكن أن يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده. (زيدان، 2013) كما جاء في تعريف مخاطر الائتمان على أنها: المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله، والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المناسب، كما تعد القروض من أهم مصادر هذه المخاطر، والتي توجد في مختلف نشاطات المصرف سواء بنود داخل الميزانية أو خارجها (الكراسنة، 2010).

- هذا وتتعدد مخاطر الائتمان وفقاً لتعدد مصادرها، والتي يمكن حصر فئاتها الرئيسية بما يأتي:
- مخاطر العميل: أي تلك المتعلقة بطبيعة نشاط الشركة ونوعية إدارتها ونشاطها التشغيلي.
  - مخاطر الصناعة: أي نوع الصناعة التي تعمل فيها الشركة وطبيعة منتجاتها.
  - مخاطر السيولة: وهي التي ترتبط باحتمال تعثر العميل بعد منح الائتمان، مما يؤدي إلى عجزه عن تسديد أصل الدين وفوائده.
  - مخاطر الاقتصاد الكلي: وهي تتعلق بالبيئة الاقتصادية كإنخفاض معدلات النمو، والمخاطر السياسية والتشريعية.
  - مخاطر تقلب أسعار الصرف الأجنبية (سليم، 2016)
- 10-1-3: أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:**
- إن عملية تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وإيجاد بيانات لقياسها تعد من الأمور الضرورية لإدارة تلك المخاطر والتحكم بها وبالتالي التقليل منها إلى أدنى حد ممكن.
- وتتمثل أهم بيانات المخاطر الائتمانية على النحو الآتي:
- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
  - بيانات عن توزيع محفظة القروض إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وكذلك التسهيلات بدون ضمان (عفانة، 2018).
- وفيما يلي أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية (الصائغ، 2018):
- المخاطر الائتمانية:

✓ صافي أعباء القروض/إجمالي القروض.

✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض.

✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/القروض المستحقة.

**10-2 محفظة القروض المصرفية ومخاطرها:**

**10-2-1 مفهوم محفظة القروض المصرفية:**

يعد الإقراض النشاط الرئيس والأكثر حساسية لعمل المصرف، والمصدر الذي يحتل المقام الأول لإيراداته، فالقروض عادة تشكل نسبة كبيرة من إجمالي توظيفات المصرف، ومن ثم إيراداته.

في ضوء هذه الأهمية تعد مخاطر القروض من أهم المخاطر التي تهدد سلامة وأمن ومثانة العمل المصرفي، فقد ثبت تاريخياً أن معظم حالات فشل المصارف كان سببها تعثر محفظة القروض، الأمر الذي يستدعي وجوب إدارة هذه المحفظة بطريقة سليمة ومدروسة واختيار النهج المناسب للحفاظ على سلامة المصرف وبالتالي على سلامة الاقتصاد.

وقد جاء في تعريف محفظة القروض على أنها أكبر أصل من أصول مؤسسة التمويل الأصغر، وبالتالي فإن جودة ذلك الأصل والمخاطر المتولدة عنه تعد من الجوانب الهامة والتي يصعب قياسها بالنسبة للمؤسسة (جانسون وآخرون، 2003).

كما عُرفت محفظة القروض على أنها: "إحدى أهم الاستثمارات المصرفية وبأنها التشكيلة المحددة من قروض عدّة مختلفة النوع، وتواريخ الاستحقاق، يحتفظ بها المصرف ويقوم بإدارتها إدارة كفوءة ومنظمة، إلى جانب المحافظة على الاختيار الناجح لتشكيلة القروض، مما يسمح بتخفيض المخاطر دون التضحية بالعائد المتوقع من ذلك الاستثمار (رزق، 2006).

وباعتبار أن محفظة القروض تعد من الأصول الأساسية المدرة للدخل بالنسبة لمؤسسات التمويل والأكثر عرضة للمخاطر، فإن معظم حالات فشل المؤسسات ينجم عن تدهور جودة هذه المحفظة وعدم التقييم الدوري للمخاطر وأوجه القصور الملازمة لها، وهو ما يعد الهدف الأكثر أهمية بالنسبة لهذه المؤسسات (Sharma, Graham, 2018).

**10-2-2- أهمية محفظة القروض:**

نظراً لتزايد أهمية الاستثمار في المحافظ الاستثمارية لدى المصارف، إلى جانب تنوع الأصول وتزايد عددها، أصبحت أموال المودعين بمثابة الأساس الذي تبنى عليه محفظة القروض.

وتظهر أهمية المحفظة كونها الأداة الاستثمارية التي تحقق التوازن بين أهم عنصرين في العملية الاستثمارية وهما العائد والمخاطرة، إلى جانب سعي المصرف لتحقيق أهدافه المتمثلة بتعظيم العائد والحد من المخاطرة، أو تحقيق أقل درجة ممكنة من المخاطرة في ظل عائد معين، مستفيداً من مزايا التنوع في هذه المحفظة (فائق، 2015).

**10-2-3 مخاطر محفظة القروض المصرفية:**

عُرفت مخاطر القروض على أنها مخاطر عدم سداد الدفعات على الاستثمارات القائمة في الموعد المستحق والناجئة عن فشل المقترض.

في حين أنّ مخاطر محفظة القروض تتمثل بالتغير في قيمة المحفظة خلال فترة احتفاظ معينة وهو ما يسمى باحتمال الريح أو الخسارة، والتي تمثل التغير في قيمة الاستثمار الاساسي، ويتم قياس مخاطر المحفظة بالاعتماد على دالة التوزيع:

$$F_x(x) = P(X \leq x)$$

حيث  $P(X \leq x)$ : تمثل احتمال الريح أو الخسارة في قيمة المحفظة.

أو دالات مقابلة كالمتوسط الحسابي أو التباين أو معامل الثقة 99%، والتي تحتاج إلى بناء نموذج احصائي جيد لتوزيع هذا التغير في قيمة المحفظة (Alexander, 2005).

ويمكن القول أنّ مخاطر محفظة القروض تتوقف على درجة تعرض القروض الفردية لمخاطر متفاوتة، وهذا يعتمد على دراسة ملف المخاطر الخاص بالمقترض وتحديد فيما إذا كان مؤهلاً للحصول على قرض أم لا، وتحديد ما إذا كانت مؤسسة الإقراض مستعدة لتحمل مخاطر التخلف عن السداد أم لا.

**10-2-4 مؤشرات قياس مخاطر محفظة القروض المصرفية:**

يعد الهدف الرئيس من قياس مخاطر محفظة القروض هو تحديد عدد وحجم القروض غير المسددة وذلك بهدف تقييم الأداء الحالي لقطاعات المحفظة الرئيسية (Smith, 1998).

وغالباً ما يتم قياس مخاطر محفظة القروض في المصارف بالاعتماد على المؤشرات الآتية:

✓ صافي أعباء القروض/إجمالي القروض.

✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/القروض المستحقة

✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض (الصائغ، 2018).

والجدير بالذكر أنّ ارتفاع هذه المؤشرات هو دليل على انخفاض كفاءة إدارة المصرف في استخدام أصوله، ذلك أنّ إدارة المصرف تعد المسؤولة عن وضع حدود للمخاطر التي يتحملها المصرف، وتشمل تلك الحدود قدرة المصرف على استيعاب الخسائر التاريخية واستيعاب الخسائر المستقبلية والتنبؤ بها، سعياً منها لتحقيق المستوى المرغوب من العائد.



## 11- الدراسة التطبيقية:

## 11-1- لمحة عن المصارف التجارية عينة الدراسة:

الجدول رقم (1)

اسم المصرف	رأس مال المصرف وعدد الأسهم	لمحة عن إدارة مخاطر الائتمان
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	5250.000.000 عدد الأسهم 52,500,000 بقيمة اسمية 100 ل.س	يعمل المصرف على إدارة السقوف الائتمانية والرقابة على مخاطر التركيز الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة) وحجم التعرض الائتماني لكل قطاع أو منطقة جغرافية، وتقوم المجموعة بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف بمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع المقترض الواحد أو مجموعة المقترضين، ولكل قطاع أو منطقة جغرافية.
بنك بيمو السعودي الفرنسي	6.500.000.000 عدد الأسهم 65.000.000 بقيمة اسمية 100 ل.س	يعني قسم مخاطر الائتمان في المصرف بدراسة ملفات العملاء من الشركات التي هي بصدد الحصول على تسهيلات ائتمانية من المصرف وكذلك البنوك التي يود المصرف التعامل معها سواء بشكل حسابات جارية أو توظيفات لأموال المصرف، ثم يقوم القسم بوضع التوصيات المناسبة ورفعها لجهات أخذ القرار في المصرف على اختلاف مستوياتها، كما يقوم القسم بالمراجعة الدورية لهذه الملفات بمعدل مرة واحدة على الأقل سنوياً.
بنك عودة	5.724.500.000 عام 2012 عدد الأسهم 5.724.500 القيمة الأسمية 100 ل.س	يعمل المصرف على إدارة السقوف الائتمانية والرقابة على مخاطر التركيز الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة) وحجم التعرض الائتماني لكل قطاع أو منطقة جغرافية، وتقوم المجموعة بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف بمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع المقترض الواحد أو مجموعة المقترضين، ولكل قطاع أو منطقة جغرافية.

لمحة عن المصارف عينة الدراسة (dse.gov.sy).

والجدير بالذكر أنّ اختيار هذه العينة تم بناء على توفر البيانات اللازمة في الإفصاحات السنوية الخاصة بها والواردة في التقارير المالية وذلك بما يتناسب مع مؤشر قياس المخاطر الائتمانية المستخدم بالبحث، والتي لم تفصح عنها كافة المصارف التجارية الخاصة في سورية.

## 11-2- التعريف بمتغيرات البحث واختبار الفرضيات:

من أجل تحقيق هدف البحث فقد تم استخدام تحليل الانحدار المجمع للبيانات المقطعية الزمنية الخاصة بالعينة وذلك بالاعتماد على البيانات الواردة بالتقارير السنوية للمصارف والتي تم من خلالها أيضاً حساب قيمة متغيرات البحث الخاصة بقياس المخاطر الائتمانية وتم حساب المتغيرات بالاعتماد على المؤشر الآتي:

- مخاطر محفظة القروض = الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض في المحفظة  
وقد تم الاعتماد على هذا المؤشر نظراً لتوفر البيانات اللازمة لاحتسابه في التقارير المالية الخاصة بالمصارف، في حين  
كان الاعتماد على غيره من المؤشرات غير ممكناً لعدم توفر افصاحات تفصيلية عنها في التقارير المالية ذاتها.

الجدول رقم (2): المخاطر الكلية لمحفظة القروض لمصارف العينة

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
BASY	0.01432	0.0094	0.0552	0.0257	0.00284	0.00217	0.1052	0.00107	0.0069
BBSF	0.019	0.0482	0.1454	0.0783	0.0709	0.01507	0.0246	0.01016	0.0086
IBTF	0.00622	0.04455	0.03898	0.1235	0.08507	0.0864	0.00112	0.01353	0

المصدر: مخرجات Excel

ومن أجل تطبيق نموذج الانحدار المجمع لا بد من إجراء اختبار التجانس الكلي لـ Hsiao وفق الآتي:

- H0:  $\alpha_i = \alpha$  ;  $\beta_i = \beta$
- H1:  $\exists (i, j) \in [1, N] / \beta_i = \beta$
- $F = \frac{(scr_{c,1} - sscr) / (N-1)(K+1)}{sscr / (N*T - N(K+1))}$

حيث:  $scr_{c,1}$ : مجموع مربعات الأخطاء للنموذج المقترح (المعني بالاختبار)، بدرجة حرية  $(N*T - (K+1))$ .

$sscr$ : مجموع مربعات الأخطاء لكل نموذج من الـ N النموذج المتعلق بكل مفردة i، حيث  $sscr = \sum_{i=1}^N scri$ .

درجة حرية المقام هي عدد المعادلات الفردية في درجة حرية كل معادلة على حدا وتساوي:

$$\sum_{i=1}^N (T - (K + 1)) = N * T - N(K + 1)$$

درجة حرية البسط هي الفرق بين الدرجتين وتساوي:

$$[NT - (K+1)] - [NT - N(K+1)] = (N-1)(K+1)$$

وبعد إجراء اختبار الانحدار المتعدد لمصارف العينة (النموذج المقترح)، واختبار الانحدار المتعدد لكل مصرف على حدة وحساب احصائية F المحسوبة (=0.535) ومقارنتها مع F الجدولية بنفس درجات الحرية (=2.64)  $F_{8,15}$  نلاحظ أن  $F1 < F_{tab}$  وبالتالي نقبل فرضية العدم عند مستوى معنوية 0.05، ويكون لدينا نموذج تجميعي.

اختبار الفرضية الأولى :

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطرة القروض الممنوحة للشركات الكبرى في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض.  
لاختبار هذه الفرضية تم احتساب نسبة المخاطرة الائتمانية للقروض الممنوحة للشركات الكبرى بالاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير المالية لمصارف العينة وذلك من خلال قسمة الديون المشكوك في تحصيلها على إجمالي القروض الممنوحة للشركات الكبرى وكانت النتائج كما يلي:

## الجدول رقم (3): مخاطر القروض الممنوحة للشركات الكبرى

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
BASY	0.0229	0.0069	0.0499	0.0169	0.00086	0.00073	0.1145	3.44E-	0.00611
BBSF	0.04747	0.0478	0.0002	0.0713	0.10628	0.01423	0.0236	0.00828	0.0066
IBTF	0	0.04227	0.02679	0.1087	0.09243	0.09951	0.0011	0.01425	0

المصدر: مخرجات برنامج Excel

وبإدخال البيانات السابقة وباستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط من خلال برنامج (22) Spss كانت نتائج الاختبار على النحو الآتي:

## الجدول رقم (4): العلاقة بين مخاطرة القروض الممنوحة للشركات الكبرى وبين المخاطرة الكلية للمحفظة

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.719 <sup>a</sup>	.517	.498	.029328903

a. Predictors: (Constant), riskC

المصدر: مخرجات برنامج (22) spss v

يوضح الجدول السابق قيمة معامل الارتباط R 72% وهي تشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، وبالنظر إلى معامل التحديد R<sup>2</sup> نجد أنّ قيمته 52% أي أنّ مخاطر القروض الممنوحة للشركات الكبرى قادرة على تفسير 52% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو المخاطر الكلية للمحفظة.

وباختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار الجزئية من خلال الاحتمال المرفق بإحصائية T يلاحظ ما يأتي:

## الجدول رقم (5): نتائج اختبار T

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.012	.008		1.607	.121
riskC	.766	.148	.719	5.178	.000

a. Dependent Variable: risk

المصدر: مخرجات برنامج (22) spss v

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ قيمة P.Value لمعامل الانحدار (0.0) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 ومن ثم نقبل الفرضية البديلة، أي:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطرة القروض الممنوحة للشركات الكبرى في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض". هذا ولأغراض التنبؤ بالمخاطر الكلية لمحفظة القروض مستقبلاً يمكن تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط الآتية:

$$\hat{Y}_{Risk} = \alpha + \beta_{riskC}$$

- اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطرة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكلية لمحفظة القروض.

لاختبار هذه الفرضية تم احتساب نسبة المخاطرة الائتمانية للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير المالية لمصارف العينة وذلك من خلال قسمة الديون المشكوك في تحصيلها على إجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول رقم (6): مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
BASY	0.023734	0.00425	0.03203	0.07363	0.0088	0.038356	0	0.00576	0
BBSF	0.01218	0.10698	0.00327	0.07625	0.010983	0.015438	0.03794	0.01437	0.018394
IBTF	0.067107	0.05802	0.12875	0.1542	0.051373	0.002561	0.00098	0.01338	0

المصدر: مخرجات برنامج Excel

وبإدخال البيانات السابقة وباستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط من خلال برنامج (22) Spss كانت نتائج الاختبار على النحو الآتي:

الجدول رقم (7): العلاقة بين مخاطرة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المخاطرة الكلية للمحفظة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.291 <sup>a</sup>	.085	.048	.040396020

a. Predictors: (Constant), riskS

المصدر: مخرجات برنامج (22) spss v

يوضح الجدول السابق قيمة معامل الارتباط R 29% وهي تشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين، وبالنظر إلى معامل التحديد R<sup>2</sup> نجد أن قيمته 8% أي أن مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تفسير 8% فقط من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو المخاطر الكلية للمحفظة. وباختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار الجزئية من خلال الاحتمال المرفق بإحصائية T نلاحظ ما يأتي:

الجدول رقم (8): نتائج اختبار T

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.028	.010		2.764	.011
riskS	.288	.190	.291	1.520	.141

a. Dependent Variable: risk

المصدر: مخرجات برنامج (22) spss v

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة P.Value لمعامل الانحدار (0.14) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ومن ثم نقبل فرضية العدم، أي:

"لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطرة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض".

- اختبار الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطرة القروض الممنوحة للأفراد في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.

لاختبار هذه الفرضية تم احتساب نسبة المخاطرة الائتمانية للقروض الممنوحة للأفراد بالاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير المالية لمصارف العينة وذلك من خلال قسمة الديون المشكوك في تحصيلها على إجمالي القروض الممنوحة للأفراد وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول رقم (9): مخاطر القروض الممنوحة للأفراد

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
BASY	0.00444	0.01461	0.0499	0.05254	0.011238	0.006554	0.00204	0.00069	0.00036
BBSF	0.01075	0.02044	3.91E-0	0.06452	0.01292	0.00729	0.00414	0.00516	0.00391
IBTF	-7.8179E	0.00262	0.01451	0.44053	0.00937	0.00119	0	0	0

المصدر: مخرجات برنامج Excel

وبإدخال البيانات السابقة وباستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط من خلال برنامج (22) Spss كانت نتائج الاختبار على النحو الآتي:

الجدول رقم (10): العلاقة بين مخاطرة القروض الممنوحة للأفراد وبين المخاطرة الكلية للمحفظه

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.435 <sup>a</sup>	.189	.157	.038020059

a. Predictors: (Constant), riskl

المصدر: مخرجات برنامج (22) spss v

يوضح الجدول السابق قيمة معامل الارتباط R 43% وهي تشير إلى وجود علاقة طردية مقبولة بين المتغيرين، وبالنظر إلى معامل التحديد R<sup>2</sup> نجد أن قيمته 19% أي أن مخاطر القروض الممنوحة للأفراد قادرة على تفسير 19% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو المخاطر الكلية للمحفظه.

وباختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار الجزئية من خلال الاحتمال المرفق بإحصائية T نلاحظ ما يأتي:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار T

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	T	Sig.		
					B	Std. Error
1	(Constant)	.033	.008		4.252	.000
	riskl	.214	.088	.435	2.415	.023

a. Dependent Variable: risk

المصدر: مخرجات برنامج (22) spss v

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة P.Value لمعامل الانحدار (0.02) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 ومن ثم نقبل الفرضية البديلة، أي:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطرة القروض الممنوحة للأفراد في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض".

هذا ولأغراض التنبؤ بالمخاطر الكلية لمحفظه القروض مستقبلاً يمكن تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط الآتية:

$$\hat{Y}_{Risk} = \alpha + \beta_{riski}$$

## 12- النتائج والتوصيات:

### - النتائج:

- شكلت مخاطر القروض الممنوحة للشركات الكبرى الحيز الأكبر في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض بمعامل ارتباط 72%.
- استطاعت مخاطر القروض الممنوحة للشركات الكبرى تفسير ما نسبته 52% من التغيرات الحاصلة في المخاطرة الكلية للمحفظه، بينما بلغت هذه النسبة 19% بالنسبة للقروض الممنوحة للأفراد، و8% بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يمكن استخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط الخاصة بمخاطر القروض الممنوحة للشركات الكبرى وكذلك القروض الممنوحة للأفراد، في التنبؤ مستقبلاً بالتغيرات المتوقعة في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.

### - التوصيات:

- يجب على الإدارة العليا في المصرف أن تكون مدركة تماماً لأهمية إدارة وقياس مخاطر الائتمان، بغرض مراقبتها والتحكم فيها، سيما مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للشركات الكبرى والتي شكلت الحيز الأكبر من مخاطر الائتمان لقروض المحفظه ككل.
- يجب على إدارة المصرف الاعتماد على النماذج الكمية الحديثة في قياس مخاطر الائتمان، إلى جانب تهيئة الخبرات والكفاءات اللازمة للعمل في هذه الإدارة، والتي من شأنها أن تعمل على تحقيق عائد مناسب لهذه المخاطر.

## 13- المراجع:

- 1- أرشيد، عبد المعطي؛ جودة، محفوظ، (1999)، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 31.
- 2- جانسون وأخرون، (2003)، مؤشرات الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، وكالة مايكروريت وبنك أمريكا الدولي للتنمية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 5.
- 3- حجازي، وجدي حامد، (2011)، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، مصر، الاسكندرية، ص 269.
- 4- حجازي، وفاء، (2011)، المحاسبة عن القروض والائتمان، جامعة بنها، كلية التجارة، مركز التعليم المفتوح، مصر، ص 10.
- 5- رزق، عادل، (2006)، دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، بيروت، لبنان، اتحاد المصارف العربية، ص 152.
- 6- زيدان، سلمان، (2016)، إدارة الخطر والتأمين، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 106.
- 7- الصائغ، نبيل، (2018)، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ص 138-139.
- 8- عبد الله، خالد، (2002)، إطار إدارة المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص 1.

- 9- عفانة، محمد، (2018)، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان ، ص 189.
- 10- فائق، آفين، (2015)، أثر تنوع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 30.
- 11- الكراسنة، ابراهيم، (2010)، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد الدولي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ص 40.
1. Alexander & et al,(2005), Quantitative Risk Management: Concepts, Techniques and Tools, Princeton University Press, Princeton and Oxford, United Kingdom, pp.1–4
  2. Konovalova & et al,(2016), Credit Risk Management in Commercial Banks, Polish Journal of Management studies, vol.13, no.2, Pp. 90–100.
  3. Sharma,M., Graham, W.,(2018), Loan Portfolio Assessment in Practice, MicroSave Briefing Note 54, Office across Asia, Africa and Latin America, p 1.
  4. Smith, R.,(1998), Loan Portfolio Management, Farm Credit Administration, Office of Congressional and Public Affairs ,McLean, pp.18–19.
  5. Brian, L., Roach, K.,(2008), Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns: Evidence from a Panel of Individual loan Portfolios in Jamaica, Journal of Business 15 Sep, p1.
  6. Boufous, S., Mohamed, Kh.,(2014), Bank Credit: history and Typology, International Journal of Innovation and Applied Studies, Vol. 8, No. 2, pp.728–735.